

فصل في الحكمة آية الله السيد خراساني صاحب المصنفات
دام ظل العلى

موسوعة المكاسب

في الحكمة آية الله السيد خراساني
القرن الثاني
مسألة

- ١ -

في : بيع من له نصف الدار ونصف الدار

لاية الله العظمى الشيخ حسين الحلي قدس سره

مدرسة چهلستون ومكتبها العامة
المسجد الجامع - طهران

BP

١٩٠/١

٨ الف /

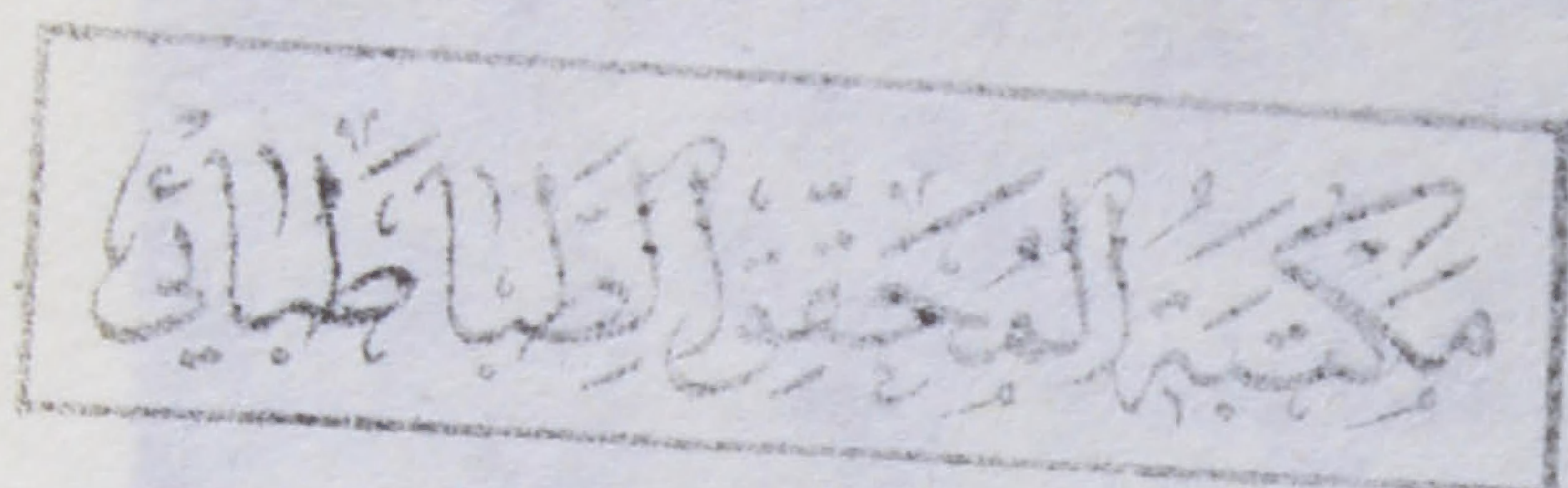
م

١٤٠١

مسألة
في: بيع من له نصف الدار نصف الدار

المسجد الجامع
مكتبة جهل ستون

س ٢٠٧٩٢



مسألة

في : بيع من له نصف الدار نصف الدار
" بحث فقهي استدلال "

التأليف : للشيخ مرتضى الأنصاري
التقرير : للشيخ حسين الحلبي
كاتب التقرير : الشيخ حسن السعيد

إخراج
عبد الحسين محمد علي بقال

BP

١٩٠/١

٨٠ ١٨

٣٧٠

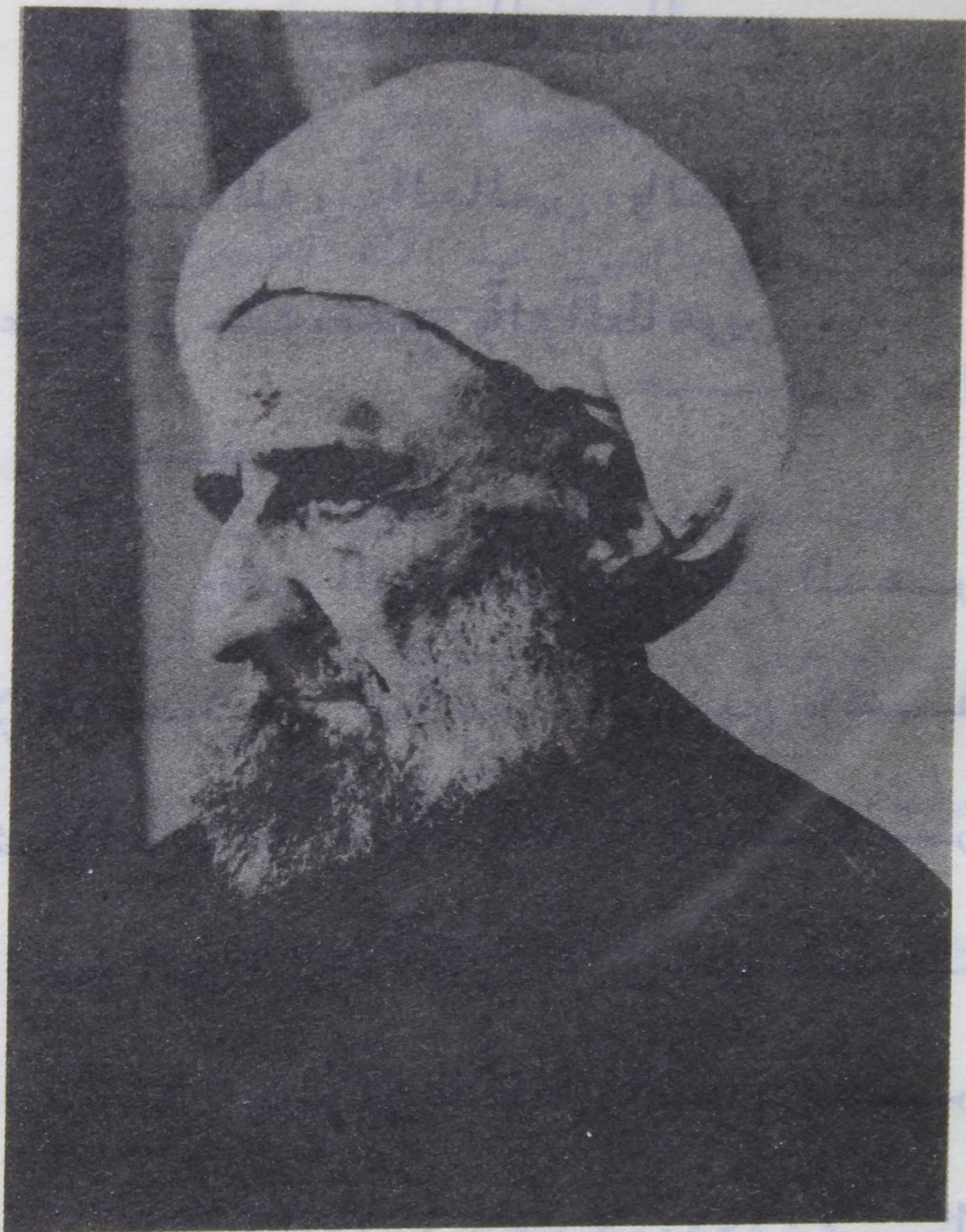
الطبعة الاولى

مطبوعة

١٢٠١ هـ - ق

١٣٦٠ هـ - ش

١٩٨١ م



تقريظ :
الحجة الشيخ حسين الحلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام

على خير خلقه ، محمد وآله الطاهرين .

وبعد ؛

فقد وفقني الله تعالى في سالف الدهر

لإلقاء بحوث في " المكاسب " ، على نهج ما كتبه

شيخ أساتذتنا ، أستاذ الفقهاء والمجتهدين ،

الشيخ المرتضى الأنصاري قدس الله نفسه

الزكية ، على جملة من الأفاضل الأعلام ، ممن

تفتخر الحوزة العلمية بوجودهم ، فهم دعاة

العلم والحق والفضيلة .

ومن جملتهم : قرّة عيني ، العلامة المحقق ،

مكتبة المحققين الطبائفيين

الشيخ حسن أغا سعيد ، نجل آية الله

الشيخ الحاج ، الميرزا عبد الله الطهراني
دامت بركاتـه .

وقد أَمَعَنْتُ النُّظْرَ فِي جُمْلَةٍ مِمَّا كَتَبَـه ،

فوجدته وافياً بالمراد ، وحاوياً لدقائق البحث

ومزاياه ، فله درّه ، على ما أتعب نفسه في

سبيل العلم ، ونشر الأحكام الشرعية .

والله تعالى أسأل : أن يوفّقنا وإيّاـه ،

لمواصلة جهودنا ، لخدمة الدين الحنيف ؛

وأن يأخذ بيد مؤلفه الجليل ، لما فيه الخير

والصلاح ، للأمة الإسلامية .

والسلام عليه، وعلى إخواننا المؤمنين

ورحمة الله وبركاته .

الأقل

حسين الحلبي

١٧ شعبان المعظم سنة ١٣٨٥ هـ

صورة

لِلنسخة الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله
الطاهرين

وبعد فقد وفقني الله تعالى في سالف الدهر للقاء بحوث
في الكاسب على نهج ما كتبه شيخ أساتذتنا استاذ الفقهاء
والمجتهدين الشيخ المرتضى الأفاضل قدس سره في نفسه الركنية
على جملة من الأفاضل الأعلام ممن تنتخر الحوزة العلمية بوجودهم
نعم دقة العلم والحق والفضيلة ومن جملة من قرأ عيني
العلماء المحققين الشيخ حسن آغا السعيد نجل آية الله الشيخ
الحاج الميرزا عبد الله الطهراني دامت بركاته وقد اعففت
النظر في جملة ما كتبه فوجدته رافقاً بالمراد وحارداً بالذائق
البحث وزياداً به نفسه وره على ما اتعب نفسه في سبيل العلم
ونشر الأحكام الشرعية والله تعالى أسئل أن يوفقنا وإياها
لواصلة جهودنا لخدمة الدين الحنيف وإن باخذ
بهدولته الجليل لآئمة الخير والصالحين لآئمة السلاطين
والسلام عليه وعلى آله وأهله المؤمنين ورحمة الله وبركاته
١٧ شعبان المعظم ١٣٨٥ هـ
الأقل صبيح الحلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والأحبار طليقاً من أعينهم
بأنهم لا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون

فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون

فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون

فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون
فهمهم ولا يملكون أن يملكون

تقديم:

الحجة الشيخ حسن السعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم، إنَّ احداً لا يبلغ من شكرِكَ غايةً،
إلاَّ حصل عليه من إحسانِكَ ما يلزمه شكراً، فاشكر
عبادِكَ عاجزاً عن شكرِكَ .

وإنَّ من إحسانه تعالى عليّ، أن وفقت ،
بالتعرّف على الأستاذ الفاضل البقال .

وفي أثناء محادثتي معه، اطلع على
تقريريّ لأستاذي الأعظم، شيخ الفقهاء
والمجتهدين، آية الله العظمى شيخنا الحلبيّ
قدس الله نفسه الزكيّة .

فأخذ ما كتبه مدّةً، ثم شجّعني على طبعه
ونشره، ليكون مورداً لاستفادة رواد العلم، في
سائر الحوزات العلميّة .

غير أنني حاولت الاعتذار، بكثرة أشغالي،
وانحراف صحتي، وعدم توفر الوقت الكافي؛
مما أبعدني عن مسؤولياتي العلمية التخصصية،
التي في مقدمتها متابعة بحث الخارج، ومراجعة
مطالب الأساتذة من مضانها المفصلة، التي
تستوجبها عملية التحقيق والنشر ثانية.

ولكن، من كثرة محبته وإعجابه بما كتبه،
أصر على المتابعة والمعاودة؛ وذلك، عملاً
بقاعدة الميسور.

فأجبهته مع مشاركة مساعدته، في تبويب
المواضيع وترتيبها، على أساس يتناسب ومتطلبات
العصر الحديث.

وَرَجَّحَ الْأُسْتَاذُ أَنَّ يُطْبَعَ جُزْءٌ فَجُزْءٌ، فِي كُلِّ

مَسْأَلَةٍ مَسْأَلَةٍ غَالِبًا .

وَقَدْ رَتَّبَ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ، بَعْدَ دَرَسِ مَا كُتِبَتْهُ ،

وَطَالَعْتُ هَذَا الْجُزْءَ ، وَأَعْجَبَنِي حَسَنُ إِخْرَاجِهِ ،

وَتَحْقِيقُهُ وَتَعْلِيقُهُ ، وَهَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي .

وَأُبْتَهِلُ إِلَى اللَّهِ ، فِي هَذَا الشَّهْرِ الْمُبَارَكِ

أَنْ يُؤَفِّقَنَا وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ بِالنَّصْرِ وَالظَّفَرِ عَلَى

أَعْدَاءِ الدِّينِ ، وَالْإِلْتِزَامِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْنَا مِنْهُ ،

لِحِفْظِ مَكْتَبِ الْإِمَامَةِ وَعُلُومِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ

السَّلَامُ ، خِدْمَةِ الْإِنْسَانِيَةِ بِعَوْنِهِ وَتَسْدِيدِهِ .

وَكَانَ ذَلِكَ ، فِي مِيلَادِ السَّبْطِ الْأَكْبَرِ ، بَعْدَ

مَرُورِ أَلْفِ سَنَةٍ ، مِنْ جَمْعِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِلْسَيِّدِ

الشريف الرضي والله الموفق .

مدرسة چهل ستون ومكتبتها العامة

المسجد الجامع - طهران

حسن سعيد

كلمه البقال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على محمد رسول الأمين ، وآله وصحبه المنتجبين
الطاهرين .

وبعد ،

- ١ -

فإن الفقه ، والدراستات الفقهية ، في
ميدان المعرفة البشرية ، تمثل أهم بند من
بنود سعادتها وعظيم عزتها .
ذاك ، لأن الفقه ، هو الممثل الوحي ،
من بين مجموع معارفها الحياتية ، المخوّل
بطبيعته وواقعه ، بتبيان الشرعية في كل موقف
نقفه في مسيرتنا الحياتية ، على اختلاف شعابها

العملية : الشخصية والإجتماعية ، المحلية
والإقليمية ، الدولية والعالمية .

- ٢ -

ومن هنا ، يمكن القول : بأهمية هذا

الجهد مصيرياً وتعبدياً ودراسياً .

الجهد الذي قال لي عنه كاتبه - بالإضافة

إلى ذلك - : أنه يمثل بالنسبة له ، حصيلة

العُمر ، باعتباره ممارسة شخصية جادة وبمستوى

استدلالي موسّع ،

وأنه نموذج حيّ واحد ، من تلك الجهود

المحصلة هنا وهناك : في المشاهير من مراكز

الدين الإسلامي : في النجف الأشرف ، والأزهر

الشريف، في قم المقدّسة والقيروان التاريخيّة،
في مكّة المكرّمة وبيروت العاملة؛ وفي غيرها
من حواضر العلم والتعليم .

— ٣ —

نعم، هذه المسألة موضوعة البحث :
هي واحدة من سلسلة المسائل الفقهيّة
التي حرّرها يراع الشيخ الحجة حسن
السعيد، المجموعة تبعاً : في ثلاث مجلّدات
استدلاليّة، سبق وأنّ قدّم لها استأذنه
الحليّ، عقب الفراغ من تنقله بين صفحاتها
وقراءته لجملة من مطالبها، بعد الفراغ

من تبويضها .

نعم ، هذه المسألة موضوع البحث : هي

الأولى في مسائل المجلد الثاني ، الذي

رأيتُه بعيني ، ونقلت عنه بنفسي ؛ والذي يعود

تاريخ نسخه إلى ما يزيد عن عشرين عاماً ،

يوم أن كان السعيد نزيل النجف ، متنقلاً ،

بين جوامعها الدراسية ، وحجراتها الدراسية

ومنزل أستاذه بالذات ، حيث كان عنده

من معتمدي تلامذته .

— ٤ —

تلك المجلدات ، التي هي في مسائلها

كافة، تكاد تمثل جوهر منهج وبحث ولفظة
أستاذ، التي استقاها شفاهاً من الفقيه الحلبي
على قسم البيع من كتاب "المكاسب" للحجة
الشيخ الأنصاري "قدس".

تلك المجلدات، التي خطيت في نماذج
منها، بمطالعة وتقييم أستاذ، قبل أن يقول
كلمته فيها، ويمنحه بشهادة مرجعية مناسبة
جاءت موجزة موفية نافذة في تقديمه لها،
وبعلم أيضاً ومُساند جليلاً، من لدن فقيه
العصر، صاحب مستمسك العروة الوثقى،
الحجة آية الله السيد محسن الطباطبائي
الحكيم.

بل ، هي لا تُعَدُّم بالإضافة إلى تبيان جهده
أستاذ الحلّي "قدس" أن يرى المتتبع العارف
بالفقه الإمامي : أنفاس وعقليّة أستاذ الحلّي
وأعني به الحجّة الفقيه النائني ، كما يرى مدى
إستفادات الحجّة السعيد نفسه ، والترجيحات
التي يتميَّز بها ، في هذا المطلب أو ذاك .
أجل ، تلك المجلّدات المسائل ، قد استغرقت
دراستها وكتابتها ، قرابة الستّ سنوات دراسيّة ،
بمعدّل ساعة واحدة يوميّاً في الغالب ، عدداً
الخميس والجمعة من كلّ أسبوع ، والوفيات والأعياد
في كلّ شهر وسنة ، وما قد طرأ محالّ يمكن في الحُسابان

تلكم، هي هذه التقارير، التي كتب لها
الحجة السعيد، وحضرها، مع ثلثة من حملة
العلم، في النجف الأشرف، يوم كان نزيل
مدارسها، في صحنه الشريف، في غرفة
الحجة النائيني "قدس"، الغرفة الرابعة
على يسار الداخل إلى الصحن، من جهة
السوق الكبير .

أولئك الثلثة، من العلماء الأعلام من قبيل:
السيد محمد حسين الحكيم، السيد محمد
تقي الحكيم، السيد ابراهيم الأردبيلي
السيد محمد حسين الطهراني، الشيخ

ميرزا علي زنجاني، الشيخ صادق القاموسي
السيد علاء الدين بحر العلوم، السيد عز
الدين بحر العلوم، وغيرهم . . .

- ٦ -

وجاء دورنا بما يُلِيهِ علينا الواجب قياماً :
أولاً : في أن نحسن توزيع إخراج المتن
السعيد ، بالشكل الذي يتناسب
ومتطلبات هذا العصر .
ثانياً : في أن نجري بعض التعديلات النصية
الطفيفة ، بالشكل الذي يتفق وعربية
المسألة نحواً ولغةً واسلوباً .

ثالثاً: في أن نُضيف الأرقام والعناوين بالشكل

الذي يتلاءم وإظهار الهيكل العام

للبحث، مما يُساعد على فهمه، وتسهيل

مهمّة الاستفادة منه .

رابعاً: في أن نُخرج مواطن الإستشهاد

ما أمكن، بالشكل الذي يُشخص المصادر،

التي أُخذت واستُفيد منها في تدوين

النصوص والآراء .

خامساً: الإشراف على الطبع، ومتابعة تصحيح

تجاربه، حتّى آخر لحظة من إخراجهِ،

إلى عالم النشر والقراء الكرام، نسأله

تعالى: الموفقية وحسن السداد .

صفحات خط السعيد

في: المسألة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله مسألة رابع من له نصف ابرار نصف ابرار الخ
قال الشيخ ابرار وطله هذه المسألة هي بصورة وتصوير على السبيل في تارة تعلم بان ابرار
مع نصف الاراء او نصف ابرار الخ او نصف رابعه او نصف ابرار كذا يكون نصفه رابعه
ونصفه رابعه مع ثلث ابرار واخرى تعلم بان ابرار مع نصف ابرار وما قصد من هذه الا
نعلم هذه النقط وانه ان ابرار قصد ركن قصد غير معلوم فانه رابعه الشيخ في صورتين اولين دليل
ذكر صورة ان ثلث مع ذكره لما ياب هذه الصورة او لو عن بانه ما قصد رابعه الا يكون نصفه من
هذه النقط فلا يتبين مجال الظهور ونعم احد الظهور من مع الاخر لان على ما كان لا يتبين ما هو ابرار
فان كان ابرار غير رابعه شي ويا معلوم النقط فلا يتبين ما كان كنهه نعم سئل في هذه المسألة الحكم في
هذه المسألة الحكم في ابطالها الحكم في هذه المسألة من باب حكم السئلة والاهل بصورة ان ثلث من
الصوري الحكم حول نعم احد الظهور من مع الاخر ومع كذا في بعض كلام الشيخ والا فان علم انه
هو انه نصفه رابعه لان وليس ان الشيخ في قوله

الشيخ
مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة الشيخ الأنصاري:

النص

- ١ -

قوله : مسألة

لو باع من له نصف الدار نصف الدار
فإن علم : أنه أراد نصفه ، أو نصف الغير
عمل به .

والأ ، فإن علم : أنه لم يقصد - بقوله :
بعتك - نصف الدار ، إلا مفهوم هذا اللفظ
ففيه احتمالات :

حملة على نصف المملوك له
وحملة على النصف المشاع بينه وبين
الأجنبي .

ومنشأ الإحتمالين :

إمّا تعارض: ظهور النصف - أعني :

الحصة المشاعة - في مجموع النصفين ؛ مع

ظهور انصرافه في مثل المقام ، من مقامات

التصّرف ، إلى نصفه المختصّ ، وإن لم يكن

له هذا الظهور في غير المقام ؛ ولذا ، يحمل

الإقرار على الإشاعة ، كما سيجي .

وإمّا من بناءه : على تملكه للمال عدواناً ،

كما في بيع الغاصب .

والكلُّ ، خلاف المفروض هنا .

المكاسب : ص ٢٥٨

جُهد الشَّيْخِينَ :
الحُلِّي والسَّعِيد

قال شيخنا الأستاذ الحلي، مدّ ظلّه:

هذه المسألة معنونة بهذه الصورة؛ وهي،

إنما تتصور على أنحاء ثلاثة:

تارة نعلم: بأنّ البائع باع نصف داره،

أو نصف الدار المشاع، أو نصف دار صاحبه،

أو نصف الدار؛ بحيث يكون مقداره ملكاً

له بمقداره ملكاً لصاحبه، على اختلاف

السّهام .

وأخرى نعلم: بأنّ البائع باع نصف

الدار، وما قصد من بيعه إلا مفهوم هذا

اللفظ .

وثالثة: أَنَّ البائع قصد ، ولكن قصد غير معلوم

- ٢ -

وقال شيخنا الحلبي أيضاً : وقد توجه الشيخ
الأنصاري إلى الصورتين الأولىين ؛ وأجمل ذكر
الصورة الثالثة ، مع ذكره لما يناسب بهذا الصورة .
وهما إنما يتصوران فيما لو علمنا : بأنَّه
ما قصد بالبيع ، إلا ما يكون مفهوماً من هذا
اللفظ ؛ وبذلك ، فلا يبقى مجال للظهور ،
ولا لتقدم أحد الظهورين على الآخر ، لأنَّ كلَّ
ذلك لا يستكشف ما هو المراد ؛ وإذا كان
البائع غير قاصدٍ لشيء وراء مفهوم اللفظ
فلا يكون في المقام منكشف .

المسألة،

نعم، يبقى في المقام، أَنَّ الحُكْمَ في هـذِهِ

هل هو الصَّحَّةُ أم البُطلان ؟ وعليه، فالتكلم في

هذا المُقام، هو من باب بيان حكم المسألة.

— ٣ —

وَأَمَّا في الصورة الثالثة: فمن الضروري التكلم،

حول تقدّم أحد الظهورين على الآخر .

وعلى كُلِّ حالٍ، فمقتضى كلام الشيخ: "والأ"،

فإن عِلْمَ أَنَّهُ، هو أَنَّهُ بصدد بيانٍ عدلٍ، لِلْفِظِ

"إِنَّ"، ولعلَّ الناسخ للمكاسب سهى في

كتابتها .

— ٤ —

والشيخ قدّس سره: ذكر في هذِهِ الصورة

الإحتمالات

— ٣٩ —

وَمُقْتَضَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ، تَكُونُ إِلَّا حَتَمَاتٍ
ثَلَاثَةً، إِذْ يُمَكِّنُ بَيْعُهُ نِصْفَ الدَّارِ الَّتِي كَانَتْ
لصَاحِبِهِ، وَلَكِنَّهُ أَهْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، لِعَدَمِ
ظَهْوَرِ فِيهَا، بِخِلَافِ الْإِحْتِمَالَيْنِ، فِلْكَلِّ مِنْهُمَا
وَجْهٌ لَصَرْفِ النِّصْفِ إِلَيْهِ.

— ٥ —

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ قَدْ بَسَّ سِرَّهُ، لِمَنْشَأِ الْإِحْتِمَالَيْنِ
وَجْهَيْنِ؛ وَلَكِنْ، قَالَ فِي صَدْرِ كَلَامِهِ: "إِمَّا تَعَارُضٌ".
وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ التَّعَارُضَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ
بَيْنَ ظَهْوَرِ النِّصْفِ فِي مَجْمُوعِ النِّصْفَيْنِ، وَبَيْنَ
ظَهْوَرِ انْصِرَافِهِ إِلَى نِصْفِهِ الْمَخْتَصِّ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظَهْوَرِ انْشَاءِ الْبَيْعِ فِي الْبَيْعِ لِنِصْفِهِ.

— ٤٥ —

فَكَانَهُ إِنْ قُلْنَا : بِالتَّعَارُضِ بَيْنَ ظَهْرِ النِّصْفِ
عَلَى الْمَجْمُوعِ ، وَظَهْرِ النِّصْفِ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْمَالِكِ
لِتَصَرُّفِهِ فِيهِ ، فَيُقَدِّمُ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ . (١)
وَإِنْ قُلْنَا : بِالتَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظَهْرِ النِّصْفِ ،
عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْمَالِكِ ، لَا نَتَسَابَبُ الْبَيْعُ إِلَيْهِ ، فَيُقَدِّمُ
إِحْتِمَالُ الْآخَرِ .

(١) الْمَقْصُودُ بِالْإِحْتِمَالَيْنِ : جُمْلَةُ عَلَى
نِصْفِهِ الْمَمْلُوكِ لَهُ ، وَجُمْلَةُ عَلَى النِّصْفِ الْمَشَاعِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُجْنَبِيِّ .

يُنْظَرُ : الْمَكَّاسِبُ : ص ٢٥٨

ومعلوم: أَنَّ التعارض يقع بينه وبين كـ

الظهورين .

وأظن: أَنَّ كلمة "إمّا" في صدر كلام الشيخ،

زائدة؛ ولكن، ما رأيت من المكاسب نسخة، خلت

من هذه الكلمة، والمحشّين لم يذكروا حـ

هذا الموضوع شيئاً .

- ٦ -
وعلى أيّ حالٍ فمقصودُ الشيخ قدس سرّه:

ظاهرٌ في أَنَّ النصف ظاهرٌ في نصف المجموع،

وأنّه معارضٌ إلى دينك الظهورين .

الأوّل: ظهور تصرف البائع في النصف، فإنّه

لا يتصرّف إلا في ملكه؛ فحيث أنّه وقع في متعلّق

العقد والتصرّف فيه، فبمقتضى فعل البائع

يكون تصرفه تصرفاً في ملكه .

والثاني : ظهور اختساب العقد إلى نفسه ؛

بقوله : " بعتك نصف الدار " ، فإنَّ الإختساب

ظاهرٌ في كون البيع وقع في ملكه .

وعلى هذا نفهم : لماذا لم يرجِّح الشيخ

قُدس سرّه أحد الإحتمالين ، وأهمَل حُكْم

المسألة ؛ وإنَّ هو ذَكَرَ فيما بعد ، بعضاً

من نظائر هذه المسألة وبيّن رأيه فيها .

وذاك ، من قبيل : مالو كان مالِكاً للنصف ،

أو وليّاً ، أو مَازِناً في النصف الآخر .

إشكال الحلّي على الأنصاري

- ١ -

أما ما أفاده الشيخ رحمه الله في ظهور
النصف في نصفه، بمقتضى فعله، فإنه لن يتم
إلا بمعنى أصالة الصحة في فعل المسلم،
وهي : حمل فعل المسلم على الصحة وأنه لم
يرتكب معصية.

وهذا لا يجدي في المقام، لأنه مختص
بالمسلم، مضافاً إلى ذلك : أنه ذكر في باب
بيع الفضولي، في ردّ من قال : أن الفضولي
تصرف في مال غيره، وأنه فعل حراماً : أنه
ذكر فقال هناك : " وما يكون تصرفه بالعقد

وَأَمْثَالُهُ تَصَرُّفًا فِي مَالِهِ .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَطْلَبَ خَارِجٌ

عَنْ بَحْثِ الظُّهُورَاتِ .

وَأَمَّا ظُهُورُ الْإِنْتِسَابِ بِقَوْلِهِ : " بَعْتُكَ ، بَأَنَّ

الْبَيْعِ وَقَعَ فِي مَلَكِهِ ، وَأَنَّ الْبَيْعَ يَكُونُ فِي نَصْفِهِ

الْمَخْتَصِّ ، فَقَدْ ذَكَرَ الْأَنْصَارِيُّ فِيْمَا بَعْدَ : أَيِّ فِيْمَا

لَوْ كَانَ مَا ذُنَّا أَوْ وَكَيْلًا : بَأَنَّ التَّعَارُضَ يَقَعُ

بَيْنَ ظُهُورِ النِّصْفِ فِي النِّصْفِ الْمُشَاعِ ، وَظُهُورِ

الْإِنْتِسَابِ فِي النِّصْفِ الْمَخْتَصِّ بِهِ ، نَعَمْ ، ذَكَرَ

فَقَالَ : " فَالْأَقْوَى فِيهِمَا الْإِشْتِرَاكُ فِي الْبَيْعِ

تَحْكِيمًا " : أَيِّ فِيهِ الْحُكْمَةُ .

وَبِالتَّالِي ، فَعَلَى مَا أَفَادَ ، يَكُونُ الْبَيْعُ

واقِعاً في النصف المُشاع، بين الحُصَتين، لحكومة
ظهور القيد على ظهور المطلق، وهذا واضح
جداً .

إذ لو قال : بعتك نصف الدار، الذي يكون
ملكاً لغيري، أو مشتركاً بيني وبينه، فهذا القيد
يُقيد إطلاق ما يظهر من قوله بعتك، أي :
إنتسابُ البيع إلى نفسه .

إعتراض الآخريين على الأنصاري

وقد اعترض غير واحدٍ على الشيخ قدس سره :
بأن ما أفاد في المقام ، من أن ظهور النصف
ظهوره في النصف المختص به ، بأنه مناقض لما
ذكر في باب الإستصحاب ، في بيان قاعدة
" لا تنقض اليقين بالشك " ، حيث أنه قدّم ظهور
النقض على ظهور القيد ، وهو اليقين ، مع أن
اليقين مطلق : يشمل ما يكون مبرماً ومستحكماً ،
وما لا يكون كذلك ، وأنّ النقض ظاهر في كونه
مقيداً باليقين المبرم المستحكم .
ومقتضى ما أفاد في المقام ، أن يقدم القيد

— أي اليقين — على ظهور النقض؛ فيكون الاستصحاب

حجة في الشك، في المقتضي والدافع؛ وهذا ما قد

أنكره الشيخ الأنصاري؛ وقال: إن الاستصحاب

حجة في الشك في الرافع، لا فيهما .

ولكن ، الإعتراض فيردُّ على الشيخ
الأنصاري رحمه الله ؛ لأنَّ - في المقام - كـ
الظهورين إطلاقي ، وبالطبع ، إطلاق القيد
يُقيّد إطلاق المقيد كما هو الشأن في جميع
الموارد .

وأما في : " لا تنقض اليقين بالشك " فمادة
النقض : تدلُّ بالوضع على نقض أمرٍ مُستحكم ؛ كما
هو مُستفاد من الآية : " . . . كالتّي نقضت غزلها
من بعد قوة أنكاثا " (١) .

١ - سورة النحل ، آية ٩١

نعم، فدلالتها بالوضع، ومعلوم أن دلالة
الوضعية مقدمة على دلالة الإطلاقي، فإن
الإطلاق يحكم بعد مقدمات الحكمة، ولا تعارض
بينه وبين الوضع أصلاً؛ وبالتالي، فلا منافاة بين
ما أفاد في المقامين أصلاً.

١٩
عُودٌ عَلَى بَدِّ

وَقَالَ السَّعِيدُ فِي خِتَامِ الْمَسْأَلَةِ:

هَذَا، وَلَكِنْ، مَا أَفَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي كَوْنِ ظَهْوَرِ

النَّصْفِ - أَعْنِي: الْحَصَّةَ الْمُشَاعَةَ -، فِي مَجْمُوعِ

النَّصْفَيْنِ، غَيْرِ تَامٍّ، لِأَنَّ الْإِشَاعَةَ فِي الْإِشَاعَةِ غَيْرِ

مَعْقُولٍ قَطْعًا.

إِذَا مَعْنَى الْإِشَاعَةِ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزٍّ جُزًّا

مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى جُزٌّ، إِلَّا وَلَهُ النَّصْفُ،

كَمَا يَكُونُ لَشَرِيكِهِ.

لَيْسَ هَذَا فَقَطْ؛ وَإِنَّمَا الْكُلِّيُّ فِي الْكُلِّيِّ،

وَالْإِشَاعَةُ فِي الْكُلِّيِّ، وَالْكُلِّيُّ فِي الْإِشَاعَةِ، أَيْضًا

غَيْرِ مَعْقُولٍ؛ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْكُلِّيَّ فِي الْمُعَيَّنِ نَظِيرُ مَنْ

في الصُّبْرَةِ، وبالتالي، فإنَّ الكُلِّيَّ موجود في هذه
الصُّبْرَةِ .

فلو قلنا : بالكُلِّيِّ في هذا الكُلِّيِّ، بأن يكون
المنَّ منقسماً إلى الأواقي، فكلُّ أوقيةٍ له وجود
بدليٍّ، نظير النكرة لصاحب الفصول (١) والكُلِّيِّ
أمرٌ بسيطٌ غير قابلٍ للقسمة .

١- قال الشيخ محمد حسين بن محمد رحيم : إنَّ
المشترك، في صلوحه لكلِّ معنى من معانيه
على البدلية، كالنكرة في صلوحها لكلِّ فردٍ
من أفرادها على البدلية .

يُنظر : كتاب الفصول في علم الأصول - طبعة
١٢٨٦ هـ - : ص ٤٥ بترقيماً .

فعلى ما ذكرنا : لا مجال لحمل النصف على
النصف من مجموع الحصتين ، بل يُحمل على بيع
نصف الدار ، كما إذا باع كلياً ، فقهرأ ينطبق
على ما في ذمته ، وكما إذا كان عنده عبد ، فباع
باسمه ، فينطبق على عبده ، فكذلك في المقام :
باع نصف الدار ، وله نصف الدار ، فينطبق على
ما يملكه بلا كلام .

ولذا ، قدّس الله سرّه : فيما بعد عدل عن
فتواه وقال : " إلا أن يمنع ظهور النصف ، إلا في
النصف المشاع في المجموع " (١)

١ - المكاسب : ص ٢٦١

ولكن ، بعد ذلك ذكر هذا المطلب تحفظاً ،
وما جزم به ، كأنه ما أفتى به جزمًا ، خوفًا من كونه
خلاف المشهور ، مع أنه لم يقل أحد بخلاف ذلك
نعم ، ذكروا على سبيل الاحتمال ؛ ولكن ،
من دون ذكر القائل ؛ بل ، عن جامع المقاصد ،
إرسال المسلمات (١) .

١ - جاء في جامع المقاصد ، كتاب المتاجر ،
المقصد الثاني ، حيث الكتاب حجرى وبلا ترقيم ،
جاء فيه : " ولو باع مالك النصف النصف ، انصرف إلى
نصيبه ، ويحتمل الإشاعة ، ويقف في نصف نصيبه
الآخر على الإجازة " ، والمقصود بعبارة " إرسال
المسلمات " : هو مفاد عبارة " انصرف إلى نصيبه "
فيما يبدو .

ومن الجواهر (١) وغيره : لم أجد من صرح بخلاف
ذلك .

ومن هذا القبيل : عبارات كثيرة ، ذكرت عند
التعرض لهذه المسألة .

ثمرة المسألة

وعلى كل حال ، فالأمر واضح ، ولا يختلف الحال :
أولاً : فيما إذا علمنا أن المتكلم قاصدٌ لشيءٍ
وهو مجهولٌ عندنا ، ففي مقام الإستظهار ، وإثبات
نحكم بكون ما قصد ، هو النصف الذي كان ملكاً له .
ثانياً : أو علمنا بأنه ما قصد شيئاً سوى ماتحت
اللفظ ، فأيضاً يحمل على ذلك .

١ - المقصود بالجواهر هنا : جواهر الكلام في شرح
شرايع الإسلام .

بأول ما أرى منكم

والكسبه كالإلهام

من الله تعالى

يطلعكم كالإلهام

الذي أنزل فيكم

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

يطلعكم كالإلهام

الفهرس الاول

في : أسماء الاعلام

ابراهيم الأردبيلي :

حسين الحلّي :

صادق القاموسي :

عزالدين بحر العلوم :

علاء الدين بحر العلوم :

محسن الطباطبائي الحكيم :

محمد تقي الحكيم :

محمد حسين الحكيم :

محمد حسين الطهراني :

محمد حسين محمد رحيم :

مرتضى الأنصاري :

ميرزا علي الزنجاني :

النائني :

الفهرس الثاني

في : مراجع المسألة

١- جواهر الكلام في شرح شرايع

الإسلام .

٢- القرآن الكريم .

٣- قواعد الأحكام في معرفة الحلال

والحرام - المشهور بكتاب :

جامع المقاصد .

٤- كتاب الفصول في علم الأصول

٥- كتاب المكاسب طبعة ١٣٠٦ هـ

الفهرس الثالث

في : مواضيع الكتاب

تقريض الحجة الشيخ حسين الحلّي

تقديم الحجة الشيخ حسن السعيد :

كلمة المخرج :

صفحات خط السعيد :

مسألة الشيخ الأنصاري :

جهد الشيخين :

ا . تنقيح المناط :

ب . إشكال الحلّي :

ج . إعتراض الآخرين :

د . جواب الحلّي :

هـ . عود على بد :

و. ثمرة المسألة:

الفهارس الفنية: *لغة الفن*

(١) أسماء الأعلام:

(٢) مراجع المسألة:

(٣) مواضيع الكتاب :

لغة الفن

لغة الفن

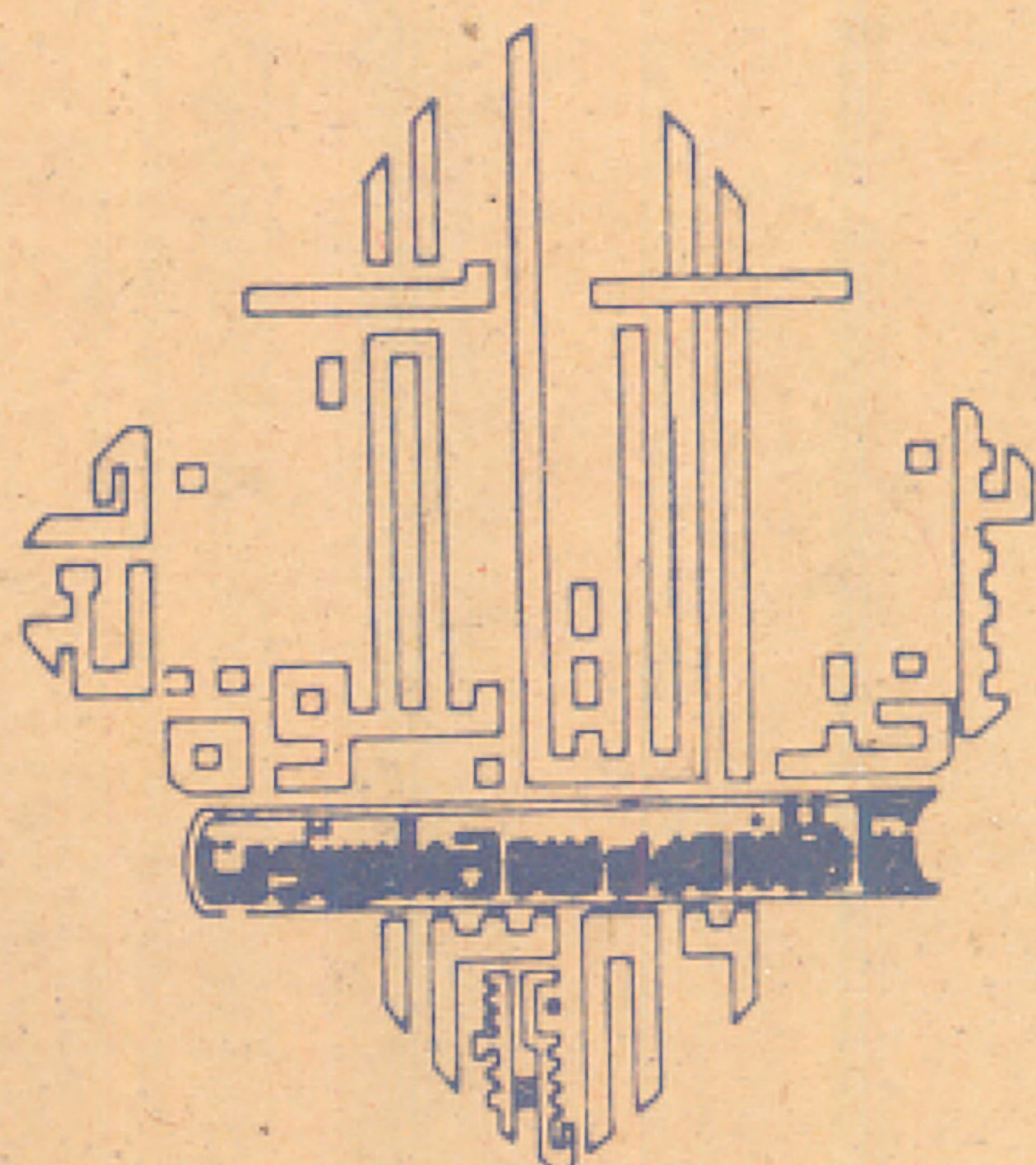
لغة الفن

لغة الفن

المطلب القسام

مسألة

في : من لو أصدق المرأة عيناً
فوهبت نصفها المشاع قبل
الطلاق



مدرسة چهل ستون ومكتبتها العامة
تأسيس: الشيخ حسن السعيد
مسجد جامع طهران - إيران
ت - ۵۲۳۴۲۳

المكتبة والمدرسة مستعدة لنشر المعارف الإسلامية وأهداء
الكتب الدينية واجوبة المسائل المستحدثة بتجاه الطلبات
وقبول اطروحة لأصلاح المجتمع الإسلامي، سيما الشباب
نترقب مساهمتكم في بلوغ هذا الهدف السامي ولكم الشكر.